

بما يحقق كفاءة الإنفاق ومعالجة مواطن الهدر وملاحظات الجهات الرقابية

الفصام: مشروع الموازنة العامة يعكس التزام الحكومة بالوصول إلى التوازن المالي

الأموال التي سيتم اقتراضها من خلال الدين العام سيجري توظيفها بشكل رئيس في الإنفاق على المشاريع الرأسمالية

إيرادات العام الحالي 18.23 مليار دينار وإجمالي المصروفات 24.5 مليارا ويقدر العجز المتوقع بـ 6.3 مليارات

الميزانية الجديدة توفر مدناً إسكانية متطورة مع تخطيط حضري مستدام بالشراكة مع القطاع الخاص عبر 18 مشروعاً إسكانياً باعتماد مالي 250 مليون دينار

إدراج 373 مشروعاً مستمراً بميزانية السنة المالية المقبلة بتكلفة إجمالية بلغت 12.81 مليار دينار



وزيرة المالية نورة الفصام خلال الفاء كلمتها في مركز التواصل

الميزانية تركز على المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية التي تهم المواطن بقطاعات التعليم والصحة والثقافة والترفيه

15853 فرصة عمل جديدة وخطة لتطوير الأداء الحكومي عبر الرقمنة و90 مشروعاً كبيراً

قانون "الدين العام" في المراحل النهائية لإصداره وهو أداة مالية تساعد الدولة لتطوير مشاريع البنية التحتية والإنفاق الرأسمالي

العجز في الميزانية نتيجة للضغط على الإيرادات النفطية وتم تحديد سعر برميل النفط في الميزانية عند 68 دولاراً



وزيرة المالية ووكيل الوزارة أسيل المنيفي تصوير: صالح محمد



جانب من حضور المؤتمر



الفصام توضح مشروع الميزانية

بالإضافة إلى مشروع توسعة محطة أم الهيمان الذي تم فيه الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات للمساهمة في تحقيق الاستدامة، والاهتمام الكبير بتطوير البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والمشاريع الإبداعية، كما أكدت الالتزام بتحقيق الشفافية في الإدارة المالية وضمان توفير خدمات حكومية أكثر فعالية ومن الجدير بالذكر، فقد صاحب المؤتمر جلسة حوارية للوزيرة بمشاركة كل من وكيل وزارة المالية أسيل سليمان المنيفي، والوكيل المساعد لقطاع شؤون الميزانية العامة سعد عقلة العلاطي، ومدير إدارة التخطيط المالي والمتابعة أحمد عبدالعزيز العمران، ومدير إدارة ميزانيات المشاريع الإنشائية محمد راشد البكر، تم من خلالها الرد على استفسارات وأسئلة الصحافة المختلفة.

مع القطاع الخاص عبر 18 مشروعاً إسكانياً باعتماد مالي بلغ 250 مليون دينار نحو 811 مليون دولار وتوظيفها بشكل رئيس في الإنفاق على المشاريع الرأسمالية التي ستطرحها الدولة بالشراكة مع القطاع الخاص. وعن إيرادات العام الحالي توقعت الفصام أن تبلغ 18,23 مليار دينار كويتي (نحو 59,15 مليار دينار أمريكي) مبيحة أن إجمالي المصروفات المتوقعة 24,75 مليار دينار (نحو 79,4 مليار دولار) فيما يقدر العجز المتوقع بـ 6,3 مليارات دينار نحو 20,4 مليار دولار. وقالت إن الميزانية الجديدة تتضمن توفير مدن إسكانية متطورة مع تخطيط حضري مستدام بالشراكة

لافتة إلى أن العجز في الميزانية نتيجة للضغط على الإيرادات النفطية إذ تم تحديد سعر برميل النفط في الميزانية عند 68 دولاراً. وأشارت إلى أن الأموال التي سيتم اقتراضها من خلال الدين العام سيتم توظيفها بشكل رئيس في الإنفاق على المشاريع الرأسمالية التي ستطرحها الدولة بالشراكة مع القطاع الخاص. وعن إيرادات العام الحالي توقعت الفصام أن تبلغ 18,23 مليار دينار كويتي (نحو 59,15 مليار دينار أمريكي) مبيحة أن إجمالي المصروفات المتوقعة 24,75 مليار دينار (نحو 79,4 مليار دولار) فيما يقدر العجز المتوقع بـ 6,3 مليارات دينار نحو 20,4 مليار دولار. وقالت إن الميزانية الجديدة تتضمن توفير مدن إسكانية متطورة مع تخطيط حضري مستدام بالشراكة

وذا أثر إيجابي في زيادة الإيرادات غير النفطية، مع استمرار ترشيد المصروفات وضبط كفاءة الإنفاق الحكومي، ومن خلال هذه الميزانية نسعى إلى تنفيذ مجموعة من السياسات المالية لتحقيق نمو مستدام وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة". وأضافت أن هذه الميزانية تركز على المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية التي تهم المواطن بقطاعات التعليم والصحة والثقافة والترفيه حيث يصل إجمالي المشاريع إلى 90 مشروعاً مبيحة أن هذه الميزانية تحمل وظائف جديدة نحو 15853 فرصة عمل بالإضافة إلى خطة لتطوير الأداء الحكومي عبر الرقمنة. وأوضحت أن "قانون الدين العام في المراحل النهائية لإصداره وهو أداة مالية تساعد الدولة لتطوير مشاريع البنية التحتية والإنفاق الرأسمالي

وأكدت الوزيرة الفصام خلال المؤتمر أعلى العمل بتوجيهات سمو رئيس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله، وقرارات مجلس الوزراء التي تعكس التوجهات الاستراتيجية للدولة وسياساتها العامة وتطلعاتها المستقبلية لتحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية والاجتماعية. وقالت: "إن إعداد مشروع الميزانية للعام 2026/2025 هو نتاج لعملات تخطيط مالي واقتصادي دقيق تهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية وتعزيز الاستدامة المالية للدولة، وأن هذه الميزانية تعكس التزام الحكومة للوصول إلى التوازن المالي من خلال تطبيق الإصلاحات المالية والاقتصادية ومعالجة الاختلالات الهيكلية، والعمل على رفع كفاءة الإدارة الحكومية، مع التأكيد على البدء في خطوات جادة

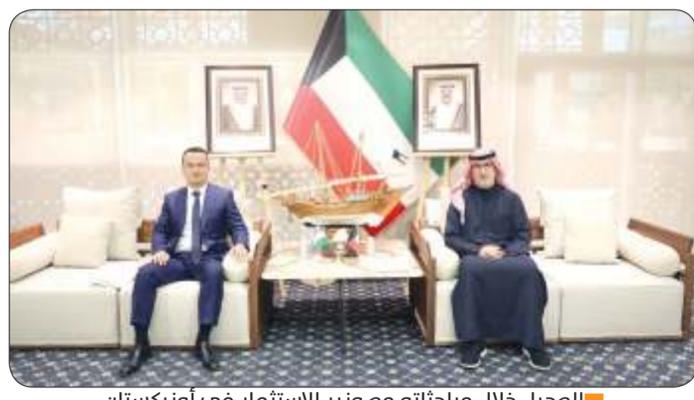
أكدت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام، أن مشروع الميزانية للعام المالي 2026-2025 يعكس التزام الحكومة بالوصول إلى التوازن المالي، من خلال تطبيق الإصلاحات المالية والاقتصادية، ورفع الكفاءة الإدارية بما يحقق كفاءة الإنفاق كذلك معالجة مواطن الهدر وملاحظات الجهات الرقابية. جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقدهت وزارة المالية أمس، لإعلان عن تفاصيل الميزانية العامة للسنة المالية 2026/2025، وذلك بحضور وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي، والوكيل المساعد لقطاع الشؤون الميزانية العامة سعد العلاطي، والمختصين بقطاع شؤون الميزانية العامة في وزارة المالية، ووسائل الإعلام والصحافة المختلفة.

تتميز بأعلى فرص للفوز ونسبة العوائد "KIB" يعلن أسماء الراحين في السحب الأسبوعي ضمن حملة حساب الدروازة لعام 2025



أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) أسماء عملائه الفائزين في السحب الأسبوعي الثاني، عن أرصدة العملاء خلال شهر يناير، وذلك ضمن حملة سحب حساب الدروازة لعام 2025 التي تتميز بأعلى فرص للفوز ونسبة العوائد. حيث حصل كل من محمد حمد مياح العتيبي، محمد حسن محمد الهرايب، ردينة محمد سند الفضالة، يعقوب عبدالرزاق جاسم العبد السلام، عبدالله عبدالرحمن المنح علي جائزة بقيمة 1.000 د.ك لكل منهم، بينما حصل كل من سعد يوسف محمد، محمد حسين كاظم محمد، محمد علي عبداللطيف الكاظمي، معصومة يوسف قمبر جعفر، رامي وسيم فهيم يوسف، ضحى عايض عبدالله الثويبر، فاطمة محمد يوسف المسليم، أنس فالح مبارك العنزي، إبراهيم مبارك محمد السماعيل على جائزة بقيمة 500 د.ك لكل منهم. وقد تم إجراء السحب بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة وموظفي البنك، والجدير بالذكر أن حساب "الدروازة" هو حساب توفير مبنى على أساس الوكالة بالاستثمار، وقد أطلقه KIB ضمن باقة منتجاته المصرفية المخصصة للأفراد، وهو الأقوى من نوعه من حيث العائد السنوي المتوقع بنسبة تصل لغاية 2% كل شهر، والتي يحصل العميل عليها لأول ثلاثة أشهر من فتح الحساب، ويتوقع وصولها لغاية 1% بعد انقضاء الأشهر الثلاثة الأولى، علماً بأن العوائد تودع تلقائياً في حساب العميل خلال اليوم الأول من بداية كل شهر. وإضافة إلى كونه حساب توفير، يتطلب دخول السحوبات توافر 100 د.ك في الحساب، ويجب أن يكون قد مضى على المبلغ شهر كامل في الحساب قبل السحب الأسبوعي الشهري وتحسب الفرض حسب الرصيد الأدنى للشهر السابق للسحب، أما للسحوبات الربع سنوية والسنوية، فيجب أن يكون المبلغ متوافراً في الحساب شهرين كاملين قبل السحب وتحسب الفرض حسب الرصيد الأدنى لشهرين سابقين للسحب. والجديد في حملة 2025 سيتم مضاعفة فرص الراحين لتشجيع العملاء على زيادة المبالغ المودعة في حساب الدروازة،

بهدف زيادة التعاون التجاري بين الكويت والبلدين الصديقين العجيل بحث مع وزير الاستثمار الأوزبكستاني ونائب وزير الخارجية الأذربيجاني تعزيز العلاقات الاقتصادية



العجيل خلال مباحثاته مع وزير الاستثمار في أوزبكستان

لديهما عدد من مذكرات التفاهم من بينها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي واتفاق تجاري واتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون واتفافية التعاون الاقتصادي والفني. كما بلغ إجمالي صادرات الكويت إلى أذربيجان خلال عام 2024 (حتى الربع الثالث من العام 2024) ما مقداره 122 ألفاً و946 ديناراً كويتياً (نحو 399 ألف دولار) فيما بلغت واردات الكويت من أذربيجان 287 ألفاً و744 ديناراً (نحو 933 ألف دولار) عن الفترة نفسه

والصناعة في بيان صحفي إن اللقاء بحث تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية نظراً لتطور العلاقات الدبلوماسية السياسية التي تجمع البلدين. وأضافت أن الطرفين أكدوا خلال الاجتماع أهمية استقطاب الاستثمارات التي من شأنها تعزيز العلاقات التجارية موضحة أن الطرفين تناولا الحديث عن القضايا ذات الاهتمام المشترك ومنها الأمن الغذائي وتغير المناخ وغيرها من الملفات ذات الاهتمام المشترك. يشار أن الكويت وأذربيجان

والتجارة والاستثمارات وبرتوكول التعاون في مجال التجارة والصناعة وأوضح تفاهم منها ما يتعلق في مجال النفط والغاز ومذكرة في مجال تسهيل التجارة. مع نائب وزير الخارجية الأذربيجاني وعلي سعيد آخر بحث وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أمس الأحد مع نائب وزير الخارجية الأذربيجاني يالنتشين رفيفيبلين. وقالت وزارة التجارة

بحث وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أمس الأحد مع وزير الاستثمار والصناعة والتجارة في أوزبكستان لنيذ كودراتوف تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. وقالت وزارة التجارة والصناعة في بيان صحفي إن الوزيرين ناقشا الزيارة المرتقبة لرئيس جمهورية أوزبكستان للبلاد والملفات التي ستطرح خلال هذه الزيارة المرتقبة والتي تصب في اتجاه زيادة التعاون التجاري بين الكويت وأوزبكستان. وأضاف البيان أن الطرفين أبدى رغبتهما في زيادة العلاقة التجارية بين الكويت وأوزبكستان لتعكس العلاقات الدبلوماسية والسياسية المتميزة. وأوضح أن قيمة واردات الكويت من أوزبكستان بلغت خلال عام 2024 (حتى الربع الثالث من العام) ما قيمته مليون و793 ألف و298 دينار كويتي نحو 5ر5 ملايين دولار أمريكي. يذكر أن البلدين وقعا عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم منها اتفاقية خدمات النقل الجوي واتفافية تجنب الازدواج الضريبي واتفاق اقتصادي وتجاري وفني واتفافية للتشجيع والحماية